الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمغرب:

خلال الفترة ما بين 2020-2024

Foreign Direct Investment (FDI) in Morocco: 2020-2024

شايعة باني Chaia Bani

باحثة في سلك الدكتوراه بمختبر الدراسات القانونية والسياسية

كلية العلوم القانونية والسياسية

Hassan First University of Settat

ملخص:

لم يكن الاستثمار الأجنبي المباشر يشغل حيزا كبيرا في تعاملات المغرب الخارجية، بسبب الظروف الاقتصادية الداخلية التي ميزت المناخ الاقتصادي المغربي، مما جعله يسعى لمواكبة التطورات الاقتصادية التي يشهدها عصرنا الحالي، وبروزه كقوة اقتصادية عالميا، من خلال ولوجه للاقتصاد العالمي، لما يحظى به من ثروات طبيعية، وإمكانات هائلة وميزات نسبية في عدة قطاعات، وبالنظر إلى الاقتصاد المغربي، نجد أن المغرب التزم بسياسة استباقية مبنية على الانفتاح، لجعل التجارة رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال تعزيز الاندماج في المنطقة الأورو متوسطية، وتعزيز الشراكة مع الدول الإفريقية والعربية، حيث انتهج المغرب إصلاحات هيكلية منذ مطلع الثمانينات عن طريق تبني استراتيجيات تهدف إلى تحرير التجارة الخارجية وتطوير قطاع التصدير وفتح آفاق جديد للمنتج الوطني أمام الأسواق الخارجية، ولهذا الغرض أضحى الاستثمار الأجنبي المباشر طريقة للاندماج وجانبا من الجوانب اللازم الوقوف عندها بالتحليل، وتبرز أهمية هذا المقال بالإحاطة بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال الاندماج في الاقتصاد العالمي، والذي يهدف إلى التعريف بواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب، وبنوع القطاعات التي تجذب هذا النوع من الاستثمارات للبلاد.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر – الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب – تدفق الاستثمار.

Abstract:

Foreign direct investment dos not occupied a large space in Morocco's foreign dealings, due to the internal economic conditions that inherited the Moroccan

economic resource, which made it seek to keep pace the economic developments witnessed by our current era, and its emergence as a global economic power, through its entry into the global economy, due to its natural resources, enormous potential and relative advantages in several sectors. Looking at the Moroccan economy, we find that Morocco has committed to a proactive policy based on openness, to make trade a lever for economic and social development and attract foreign direct investment by enhancing integration in the Euro-Mediterranean region, and strengthening partnership with Africa and Arab countries, as Morocco has been provoking structural reforms since the early eighties by adopting strategies aimed at liberalizing foreign trade; developing the export sector and opening new horizons for the national product to foreign markets. For this purpose, foreign direct investment has become a method of integration and an aspect that must be analyzed and the importance of this article is distributed by covering the topic of foreign direct investment as a form of integration in the global economy, which aims to define the reality of foreign direct investment in Morocco, and the type of sectors that attract this type of investment to the country.

Key words: Foreign Direct Investment (FDI) – FDI in Morocco - Investment Flow.

مقدمة:

خلال النصف الثاني من القرن الماضي، أدى الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في دعم نمو اقتصادات الدول النامية، لا سيما خلال العقدين الماضيين اللذين شهدا زيادة كبيرة في حجم التدفقات الاستثمارية، وتفسر التغيرات التي طرأت على هيكل الاقتصاد العالمي معظم تلك الزيادة وهي: الاتجاه نحو اقتصاد السوق في معظم الدول النامية وتحرير نظم التجارة والاستثمار، فضلا عن زيادة مساهمة هذه الدول في التكامل الاقتصادي العالمي[1].

وقد أعطى الاستثمار الأجنبي المباشر دفعة هامة لمسيرة التكامل العالمي، من خلال المساهمة في ربط أسواق رأس المال وأسواق العمل، وزيادة الأجور وإنتاجية ورأس المال في الدول المضيفة له، ومع نشوء شبكة عالمية من الروابط المتعددة زادت حركة التجارة بشدة، كما تبنت الشركات متعددة الجنسيات استراتيجيات ذات طابع عالمي متزايد للاستفادة من الوافرات الناجمة عن التخصص وتوزيع الأنشطة[2].

لذلك يبدو الاستثمار الأجنبي مفهوما مألوفا وبسيطا يمكن الإحاطة به بسهولة، غير أن الإمعان في عناصره يثير العديد من مظاهر الغموض المرتبطة بتباين تصورات الاقتصاديين والقانونيين لهذا المفهوم.

حيث، بدأت معالم ارتباط الاقتصاد المغربي بالاستثمار الأجنبي، منذ أواسط القرن التاسع عشر، الذي سجل خلال هذه المرحلة بداية اهتمام المجموعات الأجنبية بالاستثمار بالمغرب، إلا أن عناصر هذا الاهتمام ومجالاته ظلت في مستويات محدودة، حيث بدأ التحول في السياسة الاقتصادية للبلاد، وتزايد اهتمام البلدان الكبرى للاستثمار فيه من سنة 1906 مع توقيع اتفاقية الجزيرة الخضراء[3].

كما حمل المخطط الخماسي 1960-1964، تدابير جديدة ركزت في توجهاتها على التأسيس لمرحلة جديدة تقوم فيها الدولة بدور المحرك للتنمية الاقتصادية[4]. ومع بداية الثمانينات، عرفت البلاد اتجاها جديدا لجلب الاستثمارات الأجنبية، الذي أصبح

---

[1]- جواد النوحي، "مقاربة سياسية للاستثمارات الأجنبية في المغرب (1990-2006)"، سلسلة أبحاث منشورات عكاظ، مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء، ديسمبر 2009، ص 18.

[2]- للمزيد من التفصيل في الجوانب التقنية لتعريف الاستثمار الأجنبي، راجع:

جيل برتان، "الاستثمار الدولي"، ترجمة علي مقلد وعلي زيعور، مكتبة الفكر الجامعي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1970، ص 7-11.

[3]- جواد النوحي، "مقاربة سياسية للاستثمارات الأجنبية في المغرب (1990-2006)"، مرجع سابق، ص 17-18.

[4]- جواد النوحي، نفس المرجع، ص 18.

من محددات السياسة الاقتصادية من خلال برنامج التقويم الهيكلي، وكذا سعي المؤسسات المالية الدولية إلى تحفيز الاقتصاديات الوطنية للانفتاح على الاستثمارات الأجنبية[1].

لذلك يسعى المغرب إلى لمواكبة التطورات الاقتصادية التي يشهدها عصرنا الحالي، وكذلك بروزه كقوة اقتصادية عالميا، مما ألزمه ولوج السوق العالمية، لما يحظى به من ثروات طبيعية وطاقات بشرية مؤهلة، وميزات نسبية في عدة قطاعات[2].

حيث تعتبر عملية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بالمغرب، من أولويات الخطط التنموية وفق ما ترجمتها الإصلاحات الهيكلية التي تبنتها السلطات المعنية، وذلك لما يوفره من مزايا تستفيد منها الاقتصاديات المستقطبة في مجال الإنتاج والتشغيل، وتوفير رؤوس الأموال مع نقل التكنولوجيات الحديثة والمتطورة، وذلك في ظل تراجع الإيرادات العامة.[3] ولقد لوحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر شهد تطورا ملحوظا في السنوات الماضية، عقب إصلاحات الانفتاح الاقتصادي والتجاري للمغرب، كما ساهمت الاتفاقيات المبرمة للتبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي وعدة دول أخرى، في توسيع وتيرة التنمية والرفع من حجم التدفقات الواردة، حتى أصبح هناك تدفق تأثير متبادل بين التجارة الخارجية وتدفقات الاستثمار الاجنبي[4]. وهو الشيء الذي يدفعنا إلى دراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر بالمغرب (**المطلب الأول**)، التوزيع الجغرافي والقطاعي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالمغرب (**المطلب الثاني**).

المطلب الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر بالمغرب

عرف تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر العالمي تطورا كبيرا ونموا واسعا، وذلك بفضل تنامي ظاهرة العولمة، وبروز التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وانفتاح الأسواق العالمية هذا من جهة، ومن جهة أخرى، للدور المهم والحيوي الذي يلعبه في الرفع من القدرات الإنتاجية، وتحريك عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية.

[1]– نور الدين العوفي، "الإصلاح الاقتصادي: الاستراتيجية والمؤسسات والفاعلون في التحولات الاجتماعية بالمغرب"، مركز طارق بن زياد للدراسات والأبحاث، الطبعة الأولى 2000، ص 80.

[2]– الطيب لحيلح، ابتسام حملاوي، "مستقبل الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغاربية: دراسة حالة الجزائر والمغرب وتونس"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد السابع/الجزء 1، جامعة أم البواقي، الجزائر، يونيو 2017.

[3]– حفيظ إلياس، بن علال بلقاسم، "التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والمغرب: ماهي أهم الدروس المستفادة؟"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 19، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2018، 111-122.

[4]– جواد النوحي، "مقاربة سياسية للاستثمارات الأجنبية في المغرب (1990-2006)"، مرجع سابق، ص 18.

وساهمت الدول النامية ومنها العربية في هذا النمو، حيث بعدما كانت تعتبره استنزافا لمواردها، أضحت تدرك أهميته في تنمية اقتصاداتها، وأصبحت منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي ترحب به وتتنافس من أجل جذبه، وسعت من أجل ذلك إلى تجسيد الإصلاحات الاقتصادية وتكييف اقتصاداتها مع التطورات العالمية[1].

لذلك يعتبر مناخ الاستثمار وتشجيع رأس المال الأجنبي، مساهما في مشاريع التنمية الاقتصادية في الدولة، وإحدى الركائز الأساسية لمواصلة اقتصاد المغرب، وذلك من أجل تحقيق مستويات مرتفعة من الإنتاجية والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

وهذا ما سوف نوضحه أكثر من خلال الاستراتيجيات القطاعية (الفقرة الأولى)، أما (الفقرة الثانية) سنتطرق فيها إلى تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالمغرب.

الفقرة الأولى: الاستراتيجيات القطاعية

➢ قطاع السياحة:

تعتبر السياحة من القطاعات الأولى في المغرب، التي استفادت كم رؤية استراتيجية تمثلت في "رؤية 2010"، وانتهاء هذا المخطط، شكل فرصة للوزارة الوصية على القطاع من أجل تقييم نتائجه، واقتراح رؤية استراتيجية جديدة[2]. وتعد رؤية المغرب السياحية في أفق 2030، مشروعا طموحا يرتكز على ثلاث محاور أساسية تتمثل في تطوير النقل الجوي، وملائمة العرض السياحي مع متطلبات السائح الوطني والدولي، بالإضافة إلى تعزيز الاستثمار العمومي الخاص في القطاع السياحي.

➢ قطاع الفلاحة: "مخطط الجيل الأخضر 2020-2030"

استلهم مخطط "الجيل الأخضر 2020-2030"، الذي عرض أمام أنظار صاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس في فبراير 2020، من التوجيهات السامية لصاحب الجلالة والمتضمنة في الخطاب الملكي لجلالته، والذي جاء فيه[3]: «إن القطاع الفلاحي يمكن أن يشكل خزانا أكثر دينامية للتشغيل، ولتحسين ظروف العيش والاستقرار بالعالم القروي». والذي يهدف إلى تقوية الطبقة الوسطى الفلاحية وضمان استقرارها.

---

[1]- زرقين عبود، نورة بيري، "محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر، تونس والمغرب، دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة 1996-2012"، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي، 12/2014، ص 9، على منصة المنهل: https://www.almanhal.com/ar

[2]- المخططات القطاعية: دعامة أساسية للاقتصاد والتنمية"، مجلة المالية، لوزارة الاقتصاد والمالية، مديرية الشؤون الإدارية والعامة، الرباط، العدد 15- يونيو 2011، ص 4.

[3]- الخطاب السامي الذي ألقاه صاحب الجلالة "الملك مُحَمَّد السادس" أمام أعضاء مجلسي البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية العاشرة، بتاريخ 12 أكتوبر 2018، بالرباط.

وتعتبر استراتيجية "الجيل الأخضر 2020-2030"، ثمرة لمكتسبات "مخطط المغرب الأخضر"، الذي أعطى انطلاقته صاحب الجلالة الملك "محمد السادس" في أبريل 2008، كأول استراتيجية فلاحية طموحة لجعل القطاع الفلاحي المحرك الأساسي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للمغرب، من خلال تكثيف الإنتاج والاستثمار، وتسريع وتيرة النمو، والتخفيف من حدة الفقر وتعزيز إدماج الفلاحة في الأسواق الوطنية والدولية[1].

➢ **قطاع الصناعة: "مخطط إنبثاق"**

يعتبر الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي 2009-2015، بمثابة استراتيجية تنموية متكاملة تسعى إلى تحقيق إنعاش اقتصادي من خلال تعبئة وتنسيق جهود الدولة والفاعلين الاقتصاديين من أجل بناء قطاع صناعي قوي[2].

واستندت الاستراتيجية الصناعية، التي حملت اسم مخطط التسريع الصناعي 2014-2020 إلى الإنجازات التي تحققت، كما تحافظ على مسار المهن العالمية بالمغرب، مع دمج الشعب الكلاسيكية الأخرى المشكلة للنسيج الصناعي الوطني، كالنسيج والجلد[3].

➢ **قطاع اللوجستيك: الاستراتيجية الوطنية لتطوير التنافسية اللوجستيكية**

يعد تطوير قطاع اللوجستيك، أولوية استراتيجية في عملية تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، وهدفت هذه الاستراتيجية إلى وضع المغرب على سكة الممرات اللوجستية الرئيسية، والاستجابة للحاجيات اللوجستية لمختلف الاستراتيجيات القطاعية التي تم إطلاقها، أو التي لازالت في طور الإعداد على المستوى الوطني[4].

➢ **قطاع التجارة: "مخطط رواج"**

يهدف "مخطط رواج"، إلى تنظيم وإنعاش قطاع التجارة والحد من النواقص التي تعاني منها الأنشطة التجارية، وجعله رافعة أساسية للاستثمار، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية[5].

حيث يرتكز على: ضمان توازن الشبكة التجارية، وتعزيز جاذبية الجهاز التجاري وتنويع عرض المنتجات، بالإضافة إلى تنظيم الفضاءات من خلال اعتماد سياسة ناجعة في مجال التخطيط الحضري التجاري، تقوم على أساس عملية تخطيط المعدات التجارية

[1]- أنظر موقع "وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات" قطاع الفلاحة، على الرابط:
https://www.agriculture.gov.ma/ar/ministere/generation-green-2020-2030

[2]- المخططات القطاعية: دعامة أساسية للاقتصاد والتنمية"، مجلة المالية، مرجع سابق، ص 14.

[3]- الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة (المادة 100 من الدستور)، مجلس النواب- الاثنين 03 جمادى الأولى 1441 (30 دجنبر 2019)، جواب رئيس الحكومة سعد الدين العثماني، السؤال المحوري: الاستراتيجيات القطاعية في مجال التصنيع.

[4]- الاستراتيجية الوطنية لتطوير التنافسية الوجستيكية، الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجستيكية، وزارة التجهيز والنقل.

[5]- المخططات القطاعية: دعامة أساسية للاقتصاد والتنمية"، مجلة المالية، نفس مرجع، ص 11.

وفقا للمعايير الاجتماعية والاقتصادية، وتسعى إلى تعزيز التماسك بين الأقطاب التجارية، وتنويع أشكال التوزيع وتبني تدابير من شأنها الحد من المضاربات في المباني والأراضي التجارية.

➢ **الطاقات المتجددة: "الاستراتيجية الطاقية 2030"**

أكد صاحب الجلالة "الملك مُحَمَّد السادس"، في رسالته السامية الموجهة للمشاركين في الأيام الوطنية الأولى للطاقة المنعقدة بتاريخ "6 مارس 2009"، "على الرهانات والتحديات الجسيمة والواعدة التي يمثلها قطاع الطاقة بالنسبة للبلاد، نتيجة تقلبات أسعار المواد الطاقية وعدم استقرارها[1].

وتقوم الاستراتيجية الطاقية بالمغرب، على رؤية مستقبلية ترمي إلى ضمان أمن البلاد من الناحية الطاقية، من خلال تنويع مصادر الطاقة الوطنية، وتشجيع استخدام الطاقات البديلة، ودعم إمكانية الوصول إليها من خلال مواءمة أسعارها، واستحداث التكنولوجيات المتقدمة مع الحفاظ على البيئة وصحة وسلامة المواطنين[2].

➢ **الصيد البحري: "مخطط هاليوتيس"**

عرف قطاع الصيد البحري ابتداء من سنة 2010، الانطلاقة الفعلية لاستراتيجية "هاليوتيس" التي تهدف إلى إرساء برنامج عمل منظم وتشجيع الاستثمار في هذا القطاع، ويصنف المغرب من بين البلدان الأكثر تنافسية عالميا فيما يتعلق بصادرات المنتجات السمكية، كما تجعل المنطقة الاقتصادية الخالصة، ويهدف هذا المخطط، إلى خلق قطاع صيد بحري مستدام وتنافسي، يرتكز على تثمين الثروة البحرية للبلد، ويجعل من القطاع محركا حقيقيا لنمو الاقتصاد الوطني[3].

➢ **الموانئ: "الاستراتيجية الوطنية للموانئ في أفق 2030"**

تشكل الموانئ المغربية، باعتبارها حلقة أساسية في السلسلة اللوجستية للمبادلات الخارجية، رافعة أساسية ومهمة للتنمية، يلعب أداؤها العالي جورا أساسيا.

ترمي الاستراتيجية الوطنية للموانئ في أفق 2030، إلى مواكبة تطور الاقتصاد الوطني وذلك باستباق الطلب على البنية التحتية للموانئ والعمل على نطاق أوسع، على إدماج المغرب على سكة التنافسية العالمية[4].

الفقرة الثانية: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالمغرب

[1]– الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في المناظرة الوطنية الأولى حول الطاقة، الرباط، بتاريخ 06 مارس 2009.

[2]– المخططات القطاعية: دعامة أساسية للاقتصاد والتنمية"، مجلة المالية، مرجع سابق، ص 21.

[3]– المخططات القطاعية: دعامة أساسية للاقتصاد والتنمية"، مجلة المالية، نفس المرجع، ص 18.

[4]– الاستراتيجيات الوطنية للموانئ في أفق سنة 2030، وزارة التجهيز والنقل.

يتدفق الاستثمار الأجنبي بثلاث طرق رئيسية[1]:

- إما عن طريق استثمار الحافظة، يتحدد بناء على شراء الأجانب ضمانات كالأسهم، يتم تداولها في أسواق بلدان الاستقبال.
- وإما بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر، يتوقف بناء على شراء مستثمرين أجانب، أو شركات، حصصا من في شركات موجودة، أو إقامة مصانع جديدة في بلد آخر.
- أو عن طريق القروض الخاصة، ويتحقق حين تقرض البنوك كميات ضخمة من المال بشكل مباشر للحكومات والمؤسسات.

خلال السنوات الأخيرة، واجه المغرب سلسلة من الصدمات الخارجية المعقدة والمتداخلة، والتي أبرزت صمود اقتصاده وقدرته العالية على التكيف، كما لعبت سياسة التنويع الاقتصادي الذي تبناه المغرب على المستوى القطاعي والجغرافي، دورا حاسما في تعزيز صمود النسيج الإنتاجي.

وقد عرف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب حركية، وذلك نتيجة للإصلاحات المتخذة، وسياسة التخفيف من حجم القيود المفروضة على انتقاله، حيث عرفت سنة 2020 سيناريو أزمة انتشار فيروس (كوفيد-19)، الذي أثرت بدوره على المغرب بشكل سلبي، خاصة بمناخ الاستثمار على جميع مستوياته ومكوناته السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، (حسب البحث الصادر عن المندوبية السامية للتخطيط)[2]. حيث صرحت 49% من المقولات الصغيرة جدا والمتوسطة النشيطة في هاته الفترة، قد عرفت انخفاضا بسبب هذه الأزمة ب 40%، أما المقاولات الكبرى انخفض إنتاجها ب 50%، كما عرفت بعض القطاعات من حيث إنتاجها أيضا انخفاضا (الخدمات 54%، التجارة 41%، الصناعة 46%)[3].

[1]- حمد نوري النعيمي، "السياسة الخارجية"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى 2010، ص 35.

[2]- في إطار رصد الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة الناتجة عن وباء كوفيد-19 على الاقتصاد الوطني، قامت المندوبية السامية للخطيط بإنجاز بحث نوعي لدى المقاولات المنظمة بهدف تقييم الأثر المباشر لهذه الأزمة على وضعية المقاولات بالمغرب. تم إجراء هذا البحث خلال الفترة الممتدة من 1 إلى 3 أبريل 2020 عبر الاتصال هاتفيا بعينة ضمت 4000 مقاولة منظمة تعمل في قطاعات الصناعة التحويلية والطاقة والمعادن والصيد البحري والتجارة والخدمات التجارية العير المالية.

[3]- مصطفى القضالي، "مناخ الاستثمار بالمغرب وجائحة كوفيد-19"، مؤلف جماعي "أثر جائحة كرونا على الالتزامات القانونية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية"، منشورات مختبر الدراسات القانونية المدنية وفقه المعاملات، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين الشق- جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، دجنبر 2020، ص 212.

كما ارتفع صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالمغرب بنسبة 6.8% سنة 2022، مسجلا 21.7 مليار درهم، مقابل نحو 20.4 مليار درهم سنة 2021، وتفسر هذه النتيجة بارتفاع عائدات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 21.6% لتبلغ 39.5 مليار درهم، وبزيادة النفقات بنسبة 46.3% لتبلغ 17.8 مليار درهم[1].

وعرفت سنة 2023، انخفاض صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 49.6%، ليبلغ 10.1 مليار درهم، ويعزي هذا التطور إلى انخفاض الإيرادات بنسبة 23.4% لتسجل 21.2 مليار درهم، ومن جانبها، ارتفت النفقات بنسبة 44% لتصل إلى 11.2 مليار درهم.

وأفاد مكتب الصرف، بأن تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بلغت أكثر من 68.13 مليار درهم حتة نهاية يوليوز 2024، بزيادة قدرها 2.18 مليار درهم مقارنة ب 65.95 مليار درهم في نفس الفترة من سنة 2023.

كما سجلت بورصة المغرب، قيمة سوقية تجاوزت 725 مليار درهم (ما يعادل 74 مليار دولار)، وهو رقم لم تشهده السوق منذ فبراير 2022 عندما انتعشت بعد تداعيات جائحة كورونا.

وكشف رئيس الحكومة، عزيز أخنوش، أن الحكومة تمكنت من تحقيق نمو اقتصادي بنسبة 3.4% في سنة 2023، وأن الصادرات المغربية استمر مسارها التصاعدي بقيمة إجمالية تقدر ب 331.5 مليار درهم إلى متم شتنبر 2024، بزيادة 5.3%، واستقرار نسبي للواردات المغربية في المغربية في السنوات الأخيرة ببلوغ 554 مليار درهم[2].

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر بالمغرب

إن المصادر التي تتدفق منها الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المغرب، متنوعة سواء من الدول الأجنبية أو الدول العربية، ويصنف نشاط بعضها ضمن مشروعات شراكة، والبعض الأخر ضمن استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات.

وهذا ما سوف نقوم بتحليله من خلال تقسيم هذا المطلب: (الفقرة الأولى) التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر بالمغرب، أما (الفقرة الثانية) سنخصصها للتوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر بالمغرب.

الفقرة الأولى: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر بالمغرب

[1]– طبقا لمقتضيات المادة 10 من القانون التنظيمي رقم 128.12، المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.124 بتاريخ 3 شوال 1435، الموافق ل 31 يوليوز 2014، "التقرير السنوي لسنة 2021"، ص 10.

[2]– عن جلسة مسائلة رئيس الحكومة "عزيز أخنوش"، أمام أعضاء مجلس النواب حول التجارة الخارجية، ليوم 4-11-2024، بالرباط.

إن جنسية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب خلال الفترة 2020-2024، عرفت تنوعا من حيث الدول المستثمرة من جهة، ومن جهة أخرى حجم هاته الاستثمارات.

حيث عرفت سنة 2020، انخفاضا على مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 2% إلى 1.3 تريليون دولار، حيث أن المغرب نجح في اجتذاب مشاريع تقودها شركات متعددة الجنسيات العاملة في مجال صناعة السيارات[1].

كما عرفت سنة 2021 انتعاشا على مستوى الاقتصاد الوطني، ويعود هذا التحسن إلى انتعاش النشاط الاقتصادي على المستوى العالمي وخاصة عند الشركاء التجاريين الرئيسيين للمغرب، كما تميزت هاته السنة بتسجيل محصول جيد من الحبوب ساهم بقوة في تحسن معدل النمو الاقتصادي[2].

وظلت فرنسا المستثمر الأول في المغرب بنسبة 29% من إجمالي الاستثمارات لسنة 2022 بحجم بلغ 3.8 مليار درهم، وتليها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 20%، ثم الإمارات العربية المتحدة 10% أي بانخفاض مقارنة مع سنة 2021 التي سجلت استثمارات بلغت قيمتها 4.320 مليون درهم، وبريطانيا بنسبة 9%، وإسبانيا بنسبة 5%[3].

ولازالت فرنسا تحتل صدارة الاستثمارات الأجنبية بالمغرب لسنة 2023 بحجم بلغ 6.8 مليار درهم، وتأتي في المرتبة الثانية الإمارات العربية المتحدة بحجم استثمارات بلغت 2.3 مليار درهم، وتليها اسبانيا بحجم 1.5 مليار درهم، ثم ألمانيا 1.5 مليار درهم، وإيرلندا بحجم استثمارات بلغت 544 مليون درهم[4].

أما في سنة 2024، تصدرت فرنسا قائمة المستثمرين الأجانب بالمغرب بإجمالي استثمارات بلغت 2.62 مليار درهم، تليها الإمارات العربية المتحدة بالمرتبة الثانية باستثمارات بلغت 1.86 مليار درهم، أما إيرلندا فقد حققت نموا كبيرا في المغرب، لتحتل المرتبة الثالثة بحجم استثمارات بلغ 1.26 مليار درهم، ولتتقدم بذلك على الولايات المتحدة الأمريكية التي بلغت استثماراتها 933 مليون درهم.

هذا التطور يعكس تنوع مصادر الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمملكة، ويؤكد مكانة المغرب كوجهة استثمارية جذابة على المستوى العالمي.

---

[1]- الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، التقرير السنوي لسنة 2020، ص 24.

[2]- التقرير السنوي لمشروع قانون المالية لسنة 2023، ص 30.

[3]- التقرير الاقتصادي والمالي لمشروع قانون المالية لسنة 2024، ص 26.

[4]- Rapport Annuel Commerce Extérieur du Maroc, 2023, Office des Changes, Département Etudes et Statistiques, P: 15, sur le site: https://www.oc.gov.ma.

- **رسم: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة: 2020-2024**

القيمة بالمليار درهم

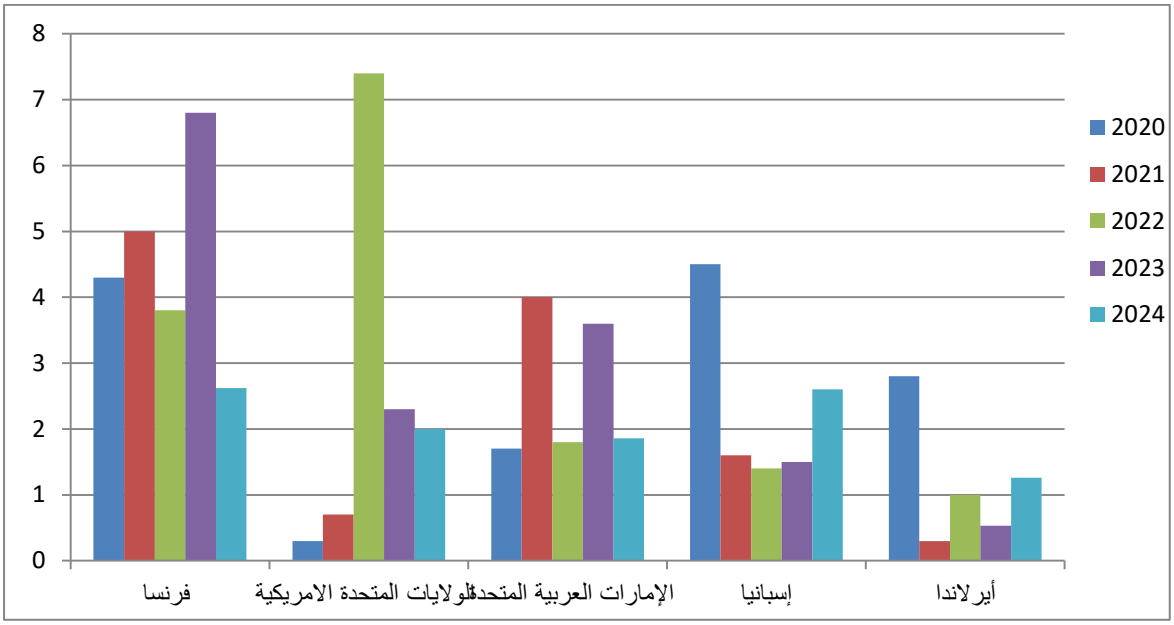

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات مكتب الصرف[1]. وبناءا على تقرير لوزارة المالية[2].

الفقرة الثانية: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر بالمغرب

بعد أن عانى المغرب في سنة 2020، على غرار باقي دول العالم، من التبعات الاقتصادية للأزمة المرتبطة بالجائحة، سجل الاقتصاد الوطني سنة 2021 تعافيا تدريجيا شمل كل القطاعات، غير ان منحى هذا التعافي الذي كان قد بلغ مرحلة متقدمة، قد عرف تراجعا نتيجة اندلاع الأزمة الأوكرانية في فبراير 2022، والتي أثرت سلبا على سلاسل التوريد وأججت موجة من ارتفاع أسعار المواد الأولية (النفط، الغاز، الحبوب والأسمدة..)[3].

لذلك شهد قطاع صناعة السيارات بالمغرب، نموا ملموسا خلال السنوات الأخيرة، ليصبح بذلك طليعة الصناعة والصادرات بالمغرب خلال الفترة الممتدة من 2014-2020، وذلك بخلق طاقة إنتاجية سنوية بلغت 700.000 سيارة، والذي على أثره أصبح المغرب أول مصنع للسيارات في إفريقيا والمورد الثاني للاتحاد الأوروبي (من حيث الحجم).

[1]- Rapport Annuel Commerce Extérieur du Maroc, 2021, Office des Changes, Département Etudes et Statistiques, P: 15, sur le site: https://www.oc.gov.ma.

[2]- التقرير الاقتصادي والمالي لمشروع قانون المالية لسنة 2023، ص 23.

[3]- التقرير الاقتصادي والمالي لمشروع قانون المالية لسنة 2022، ص 34.

عرفت سنة 2020، انخفاضا على مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 2% إلى 1.3 تريليون دولار، حيث أن المغرب نجح في اجتذاب مشاريع تقودها شركات متعددة الجنسيات العاملة في مجال صناعة السيارات[1].

وقد بلغت المبيعات في قطاع السيارات في النصف الأول من سنة 2021، ما يناهز 42.34 مليار درهم مقابل 29.65 مليار درهم خلال نفس الفترة من سنة 2020 أي بزيادة 42.8%، وهو أعلى مستوى محقق خلال نفس الفترة من السنوات الخمس الماضية.

وسجلت الواردات خلال سنة 2021 ارتفاعا هاما، كما عرف العجز التجاري تفاقما بمقدار 39 مليار درهم، وفي المقابل، سجلت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج ارتفاعا ملموسا بنسبة 37.5% مقارنة بسنة 2020، ليبلغ 93.7 مليار درهم. وعلاوة على ذلك، أبانت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن قدرة قوية على الصمود، حيث سجلت زيادة بنسبة 43.6% مقارنة بسنة 2020[2].

وعلى مستوى قطاع الصناعة، فقد أظهرت الصناعة الوطنية مرونة كبيرة في مواجهة الصدمات المختلفة التي تعرضت لها خلال السنوات الأخيرة، وقد تميزت سنة 2022 بانتعاش قوي، وهو ما يعكس التطور الإيجابي لأهم المؤشرات المتعلقة بالقطاعات الصناعية التقليدية، وكذلك بالمهن الصناعية الجديدة للمغرب[3].

كما شكل قطاع العقارات من بين أكثر القطاعات جاذبية في المغرب من نفس سنة، والذي بلغت حصته 20% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، تليه قطاعات النقل بنسبة 7%، والسياحة بنسبة 5%[4].

أما في سنة 2023، انخفض صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 49.6%، ليبلغ 10.1 مليار درهم، ومن جانبها، ارتفعت النفقات بنسبة 44% لتصل إلى 11.2 مليار درهم[5]. كما عرفت تحسين نمو القيمة المضافة للفلاحة، بفضل تحقيق محصول من الحبوب قدر بنحو 55.1 مليون قنطار خلال الموسم 2022-2023، أي بزيادة بلغت 65% مقارنة مع سنة 2021.

---

[1]- الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، التقرير السنوي لسنة 2020، ص 24.

[2]- طبقا لمقتضيات المادة 10 من القانون التنظيمي رقم 128.12، المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.124 بتاريخ 3 شوال 1435، الموافق ل 31 يوليوز 2014، "التقرير السنوي لسنة 2020"، ص 13-14.

[3]- Rapport Annuel Commerce Extérieur du Maroc, 2022, Office des Changes, Département Etudes et Statistiques, P: 13-14, sur le site: https://www.oc.gov.ma

[4]- التقرير الاقتصادي والمالي لمشروع قانون المالية 2024، ص 26.

[5]- التقرير الاقتصادي والمالي لمشروع قانون المالية 2024، نفس المرجع، ص 26.

وموازاة مع ذلك، يشير المنحنى الإيجابي للواردات من سلع التجهيز وكذا القروض الممنوحة لقطاع التجهيز خلال سنة 2023 (ارتفاع نسبة 16.6% و 9.3% على التوالي في متم شهر غشت) إلى انتعاش دينامية الاستثمار، ويعزى هذا التحسن إلى ارتفاع نفقات التجهيز في الميزانية العامة للدولة بنسبة 25.4% في متم شهر شتنبر من نفس السنة.

أما على المستوى الفلاحي، تواجه الفلاحة المغربية تحديات كبيرة تهم على وجه الخصوص الإكراهات الناجمة عن تزايد حدة التغيرات المناخية، خلال السنوات الأخيرة، والتي تؤثر على منسوب المياه الوجه للقطاع الفلاحي، مما وضع استدامة وتثمين الإنتاج الفلاحي في صلب النموذج التنموي الفلاحي.

أما سياحيا، ورغم الإكراهات الصعبة التي واجهها المغرب منذ سنة 2020، شهد هذا القطاع تعافيا ملحوظا، خلال سنة 2023، حيث ارتفع عدد السياح الوافدين من الخارج نحو المغرب بزيادة 10% (10.2 مليون سائح) عند نهاية غشت 2023[1]، مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019، كما ارتفعت عائدات السياحة بنسبة 35% حيث بلغت 71.4 مليار درهم خلال نفس الفترة، ويعزى تعافي السياحة الوطنية ما بعد الأزمة الوبائية وصمودها أمام الأزمات الحالية، إلى التدابير التي اتخذتها الدولة لدعم القطاع على غرار خطة الطوارئ بملياري درهم، وعملية مرحبا، وتعزيز الترويج لوجهة المغرب، وتمتين الربط الجوي والبحري، واعتماد التأشيرات الرقمية.

وعلى المستوى الطاقي، تم اعتماد مجموعة من القرارات والمراسيم الوزارية، خلال الفترة 2022-2023، تتعلق بالولوج إلى الشبكة الكهربائية ذات الجهد المتوسط، وبالإنتاج للطاقة الكهربائية، وبالضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء[2].

وفي سنة 2024، سجلت صادرات قطاعي السيارات وصناعة الطيران، ارتفاعا مهما في المغرب، أما الصادرات الفلاحية حافظت على مستوياتها القياسية رغم توالي سنوات الجفاف، كما سجل القطاع السياحي لهاته السنة تراجعا يعد الأكبر من نوعه، متراجعا من المرتبة 70 إلى المرتبة 82 مقارنة بسنة 2019، حيث تراجع بنسبة 3.2%.

[1]- التقرير الاقتصادي والمالي لمشروع قانون المالية لسنة 2024، ص 72.

[2]- Rapport Annuel Balance des Paiements et Position Extérieure Globale du Maroc, Office des changes 2023, La mise à jour de ces données est publiée sur le site de l'Office des Changes: www.oc.gov.ma

رسم: للتوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر بالمغرب

خلال الفترة: 2020-2024

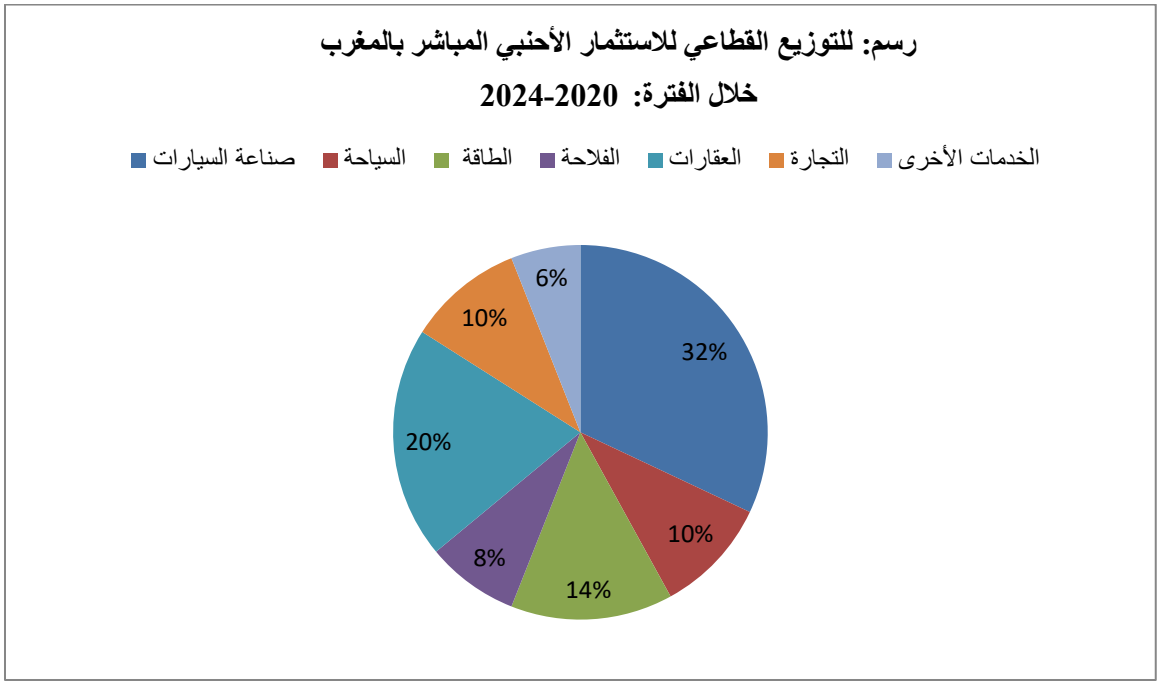

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على تقارير وزارة المالية ومكتب الصرف.

خاتمة:

ويمكن استخلاص أن استثمارات المملكة، شهدت منذ أكثر من عقد نموا مستمرا، هذا الاستثمار يدعمه بشكل أساسي القطاع العام، الذي يمثل ثلثي الاستثمار الإجمالي، وتهدف المملكة إلى تحقيق نسبة 65% من الاستثمار الخاص بحلول عام 2035، وفقا لتوصيات النموذج التنموي الجديد[1].

وتطبيقا للتوجيهات الملكية السامية، حددت وزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية كأهداف أولى[2]:

- جلب 550 مليار درهم من الاستثمار الخاص وخلق 500,000 منصب شغل دائم بحلول عام 2026.
- رفع حصة الاستثمار الخاص إلى 50٪ من الاستثمار الإجمالي بحلول عام 2026.

ولتحقيق هذه الأهداف، تم تحديد محاور استراتيجية بحلول عام 2026، وهي:

[1]- الموقع الرسمي لوزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية، على الرابط:

https://micepp.gov.ma/ar/le-ministere/investissement-et-climat-des-affaires#strategie

[2]- الموقع الرسمي لوزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية، نفس المرجع.

- الرفع من الاستثمار الخاص في القطاعات الإنتاجية (الصناعات التحويلية، الطاقة، الصناعات الاستخراجية، الفلاحة والصيد البحري، السياحة، ترحيل الخدمات...).
- جذب جزء من الاستثمارات العمومية نحو الاستثمارات الخاصة عبر تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP).

مواكبة الفاعلين في مهن المستقبل مع زيادة الاستثمارات الخاصة تتناسب مع نمو الناتج الداخلي الخام في قطاعات مثل: العقار، التجارة، الخدمات المالية والخدمات الاجتماعية.

المراجع:

- جواد النوحي، "مقاربة سياسية للاستثمارات الأجنبية في المغرب (1990-2006)"، سلسلة أبحاث منشورات عكاظ، مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء، ديسمبر 2009.
- حمد نوري النعيمي، "السياسة الخارجية"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى 2010.
- نور الدين العوفي، "الإصلاح الاقتصادي: الاستراتيجية والمؤسسات والفاعلون في التحولات الاجتماعية بالمغرب"، مركز طارق بن زياد للدراسات والأبحاث، الطبعة الأولى 2000.
- جيل برتان، "الاستثمار الدولي"، ترجمة علي مقلد وعلي زيعور، مكتبة الفكر الجامعي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1970.
- مصطفى القضالي، "مناخ الاستثمار بالمغرب وجائحة كوفيد-19"، مؤلف جماعي "أثر جائحة كرونا على الالتزامات القانونية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية"، منشورات مختبر الدراسات القانونية المدنية وفقه المعاملات، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين الشق- جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، دجنبر 2020.
- حفيظ إلياس، بن علال بلقاسم، "التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والمغرب: ماهي أهم الدروس المستفادة؟"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 19، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2018.
- المخططات القطاعية: دعامة أساسية للاقتصاد والتنمية"، مجلة المالية، لوزارة الاقتصاد والمالية، مديرية الشؤون الإدارية والعامة، الرباط، العدد 15- يونيو 2011.
- الطيب لحيلح، ابتسام حملاوي، "مستقبل الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغاربية: دراسة حالة الجزائر والمغرب وتونس"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد السابع/الجزء 1، جامعة أم البواقي، الجزائر، يونيو 2017 .
- عن جلسة مسائلة رئيس الحكومة "عزيز أخنوش"، أمام أعضاء مجلس النواب حول التجارة الخارجية، ليوم 4-11-2024، بالرباط.
- الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة (المادة 100 من الدستور)، مجلس النواب- الاثنين 03 جمادى الأولى 1441 (30 دجنبر 2019)، جواب رئيس الحكومة سعد الدين العثماني، السؤال المحوري: الاستراتيجيات القطاعية في مجال التصنيع.
- الاستراتيجية الوطنية لتطوير التنافسية اللوجستيكية، الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجستيكية، وزارة التجهيز والنقل.
- الاستراتيجيات الوطنية للموانئ في أفق سنة 2030، وزارة التجهيز والنقل.
- الخطاب السامي الذي ألقاه صاحب الجلالة "الملك مُحَمَّد السادس" أمام أعضاء مجلسي البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية العاشرة، بتاريخ 12 أكتوبر 2018، بالرباط.
- الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في المناظرة الوطنية الأولى حول الطاقة، الرباط، بتاريخ 06 مارس 2009.
- "التقرير السنوي لسنة 2020"، المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

- "التقرير السنوي لسنة 2021"، المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.
- الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، التقرير السنوي لسنة 2020.
- التقرير الاقتصادي والمالي لمشروع قانون المالية لسنة 2022.
- التقرير الاقتصادي والمالي لمشروع قانون المالية لسنة 2023.
- التقرير الاقتصادي والمالي لمشروع قانون المالية لسنة 2024.
- الموقع الرسمي لوزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية، على الرابط:

https://micepp.gov.ma/ar/le-ministere/investissement-et-climat-des-affaires#strategie

- موقع "وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات" قطاع الفلاحة، على الرابط: https://www.agriculture.gov.ma/ar/ministere/generation-green-2020-2030

- زرقين عبود، نورة بيري، "محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر، تونس والمغرب، دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة 1996-2012"، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي، 12/2014، ص 9، على منصة المنهل: https://www.almanhal.com/ar

– Rapport Annuel Commerce Extérieur du Maroc, 2021, Office des Changes, Département Etudes et Statistiques, sur le site: https://www.oc.gov.ma

– Rapport Annuel Commerce Extérieur du Maroc, 2022, Office des Changes, Département Etudes et Statistiques, sur le site: https://www.oc.gov.ma

– Rapport Annuel Commerce Extérieur du Maroc, 2023, Office des Changes, Département Etudes et Statistiques, sur le site: https://www.oc.gov.ma

– Rapport Annuel Balance des Paiements et Position Extérieure Globale du Maroc, Office des changes 2023, La mise à jour de ces données est publiée sur le site de l'Office des Changes: www.oc.gov.ma